



المملكة الأردنية الهاشمية

تحليل وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي

"منتجات الألبان"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

عزة سليمان

حزيران 2011

قائمة المحتويات:

- 2 ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (منتجات الألبان)
- 4 مقدمة
- 6 أهم مؤشرات قطاع منتجات الألبان

قائمة الجداول:

- 3 جدول (1) تعريفات
- 8 جدول (2) ترتيب قطاع منتجات الألبان الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9 جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع منتجات الألبان
- 11 جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع منتجات الألبان من الاستهلاك الكلي
- 12 جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع منتجات الألبان من الاستهلاك الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 10 الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع منتجات الألبان
- 13 الشكل (2) مدخلات قطاع الألبان حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (منتجات الألبان)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورةٍ شاملةٍ لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع منتجات الألبان استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات الألبان في الناتج المحلي الإجمالي 0.16%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات الألبان في الإنتاج الكلي 0.41%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع منتجات الألبان 0.78% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات الألبان في الصادرات الوطنية 0.60%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات الألبان في تعويضات العاملين 0.29%.
- كان قطاع الثروة الحيوانية (المحلي والمستورد) أكثر استخداماً من قبل قطاع منتجات الألبان نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.



جدول (1) تعريفات

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحدد من انتشار ظاهري الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الاردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتمييزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات الهادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات أساساً عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاعاً فرعي يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداة؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافة إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع منتجات الألبان استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في صناعة منتجات الألبان.

أهم مؤشرات قطاع منتجات الألبان:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات الألبان في الناتج المحلي الإجمالي 0.16% محتلاً بذلك المرتبة 58 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية 31.55% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع منتجات الألبان المرتبة 49 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.41%، والمرتبة 23 من بين أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.30%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع منتجات الألبان 0.78% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية محتلاً المرتبة الثامنة والعشرون.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% لقطاعات الصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و48.59% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع منتجات الألبان المرتبة 36 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الصادرات الوطنية عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.60%، واحتل المرتبة 21 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.17%.

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% لقطاعات الصناعات التحويلية و83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع منتجات الألبان المرتبة 45 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.29%. في حين، واحتل المرتبة 22 من بين أعلى القطاعات الصناعات التحويلية مساهمةً في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.80%.

جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع منتجات الألبان الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	58
الإنتاج الكلي	49
الصادرات الوطنية	36
تعويضات العاملين	45

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع منتجات الألبان

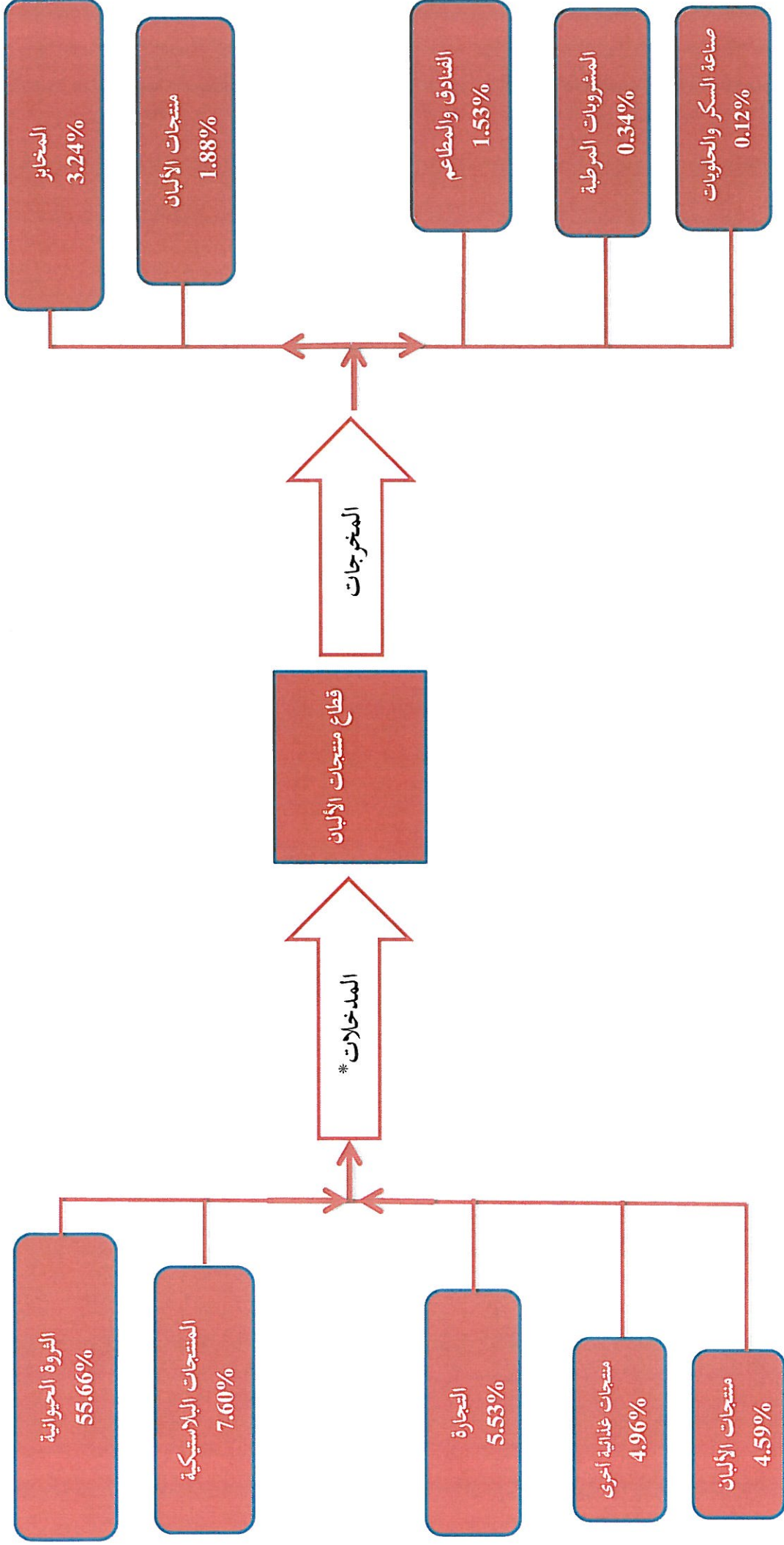
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	المخابز	3.237
2	منتجات الألبان	1.877
3	الفنادق والمطاعم	1.525
4	المشروبات المرطبة	0.339
5	صناعة السكر والحلويات	0.123
6	التجارة	0.071
7	الثروة الحيوانية	0.063
8	المنتجات البلاستيكية	0.054
9	خدمات أخرى	0.049
10	العقارات	0.025
	مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط	7.39
	مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي	92.61
	مجموع الإنتاج الكلي	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع منتجات الألبان. وتبين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع منتجات الألبان حيث احتل قطاع المخابز المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع منتجات الألبان بنسبة 3.237%، وجاء قطاع منتجات الألبان في المرتبة الثانية بنسبة 1.877%، وقطاع الفنادق والمطاعم في المرتبة الثالثة بنسبة 1.525%. أما قطاع العقارات جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.025%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع منتجات الألبان ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 7.39%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 92.61%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع منتجات الألبان



*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد)

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع منتجات الألبان من الاستهلاك الكلي

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	الثروة الحيوانية	44.61
2	التجارة	5.53
3	المنتجات البلاستيكية	4.19
4	منتجات غذائية أخرى	4.13
5	النقل البري	2.48
6	المنتجات النفطية المكررة	2.32
7	منتجات الألبان	2.31
8	صناعة الورق ومنتجاته	1.94
9	الكهرباء	1.81
10	خدمات أخرى	1.75
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	78.94
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	21.06
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع منتجات الألبان. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع الثروة الحيوانية المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع منتجات الألبان مخرجاتها بنسبة 44.61%، في حين جاء قطاع التجارة في المرتبة الثانية بنسبة 5.53%، وقطاع المنتجات البلاستيكية في المرتبة الثالثة بنسبة 4.19%. وفي المقابل، جاء قطاع خدمات أخرى في المرتبة العاشرة بنسبة 1.75%.

جدول (5) الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع منتجات الألبان من الاستهلاك الكلي

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	الثروة الحيوانية	7.06
2	المنتجات البلاستيكية	3.42
3	صناعة الورق ومنتجاته	2.34
4	منتجات الألبان	2.28
5	صناعة السكر والحلويات	1.96
6	الآلات الهندسية	1.38
7	منتجات غذائية أخرى	0.83
8	منتجات المعادن المشكّلة	0.47
9	المنتجات النفطية المكررة	0.46
10	منتجات مطاحن الحبوب	0.22
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	21.06
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	78.94
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع منتجات الألبان. وقد احتلت منتجات قطاع الثروة الحيوانية المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع منتجات الألبان بنسبة 7.06%، وجاء قطاع المنتجات البلاستيكية في المرتبة الثانية بنسبة 3.42%، وقطاع صناعة الورق ومنتجاته في المرتبة الثالثة بنسبة 2.34%. وفي المقابل، جاء قطاع منتجات مطاحن الحبوب في المرتبة العاشرة بنسبة 0.22%.

الشكل (2) مدخلات قطاع منتجات الألبان حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

